الشورى يقر تعديل النظام الأساسي لـ«بابكو للتكرير»

وزير النفط والبيئة: مبيعات كل قطرة نفط وكل جزء من الغاز يتم تحويلها إلى الميزانية

تغطية: أمل الحامد

تصوير: عبدالأمير السلاطنة

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس، برئاسة علي بن صالح الصالح، على تعديل مرسوم إنشاء شركة نفط البحرين، والذي يهدف إلى تغيير الاسم التجاري لشركة نفط البحرين إلى «بابكو للتكرير شركة مساهمة بحرينية مقفلة»، كما يهدف إلى استبدال النظام الأساسي للشركة.

وأوضح الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة أن سبب التغيير أن «بابكو إنرجيز» تملك عدة شركات، لافتا إلى أن بابكو للتكرير تتولى حاليا تكرير النفط، مشيرا إلى أن نظم الحوكمة في «بابكو إنرجيز» تقوم على إشراف اللجنة العليا للثروات الطبيعية برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على الشركة، وهذه اللجنة تنظر في كافة المشاريع والاستراتيجيات المستقبلية التي تقوم بها «بابكو إنرجيز».

انتقال تدريجي للمصفاة الجديدة.. وخطة مستقبلية لتحويل جزء من المصفاة القديمة إلى متحف

وأفاد بأن «بابكو إنرجيز» هي المساهم الرئيسي في «بابكو للتكرير»، نافياً وجود نية لطرح أسهم «بابكو للتكرير»، وأن «بابكو إنرجيز» سوف تصبح المالك الرئيسي لـ«بابكو للتكرير».

وتطرق وزير النفط إلى نقل تبعية مستشفى عوالي ومدينة عوالي من بابكو للتكرير إلى شركات مستقلة تحت شركة بابكو إنرجيز الشركة الأم لتخدم جميع موظفي قطاع النفط والغاز للاستفادة من مستشفى عوالي، نافياً وجود نية للتوسع وإدارة مستشفيات، وإنما فتح السجلات لإدارة التسهيلات القائمة لكل الموظفين.

وأشار الوزير إلى أن مصفاة بابكو للتكرير تعتبر من أكبر مصافي النفط في المنطقة، وأن عملية التحديث استهدفت رفع الطاقة الإنتاجية بحوالي ٤٢%، حيث كان يتم حاليا تكرير حوالي ٢٦٥ ألف برميل، ومع زيادة الإنتاج سيتم البدء في رفع الطاقة الإنتاجية وصولا إلى ٤٠٠ ألف برميل، منها ٤٠ ألف برميل من حقل البحرين و٣٦٠ ألف برميل عن طريق أرامكو أو مصادر أخرى.

وبين أن الاستهلاك المحلي لا يشكل ١٠% من المواد المنتجة من المصفاة، ويتم تصدير حوالي ٩٠% من المواد المنتجة من مصفاة بابكو للتكرير.

وأوضح وزير النفط والبيئة أن مصفاة بابكو للتكرير سوف يتم توسيعها تدريجياً، وسيبدأ إغلاق الوحدات تدريجياً من أجل الانتقال إلى الوحدات الجديدة في المصفاة، مشيراً إلى أن المصفاة يرجع تاريخها إلى الثلاثينيات، وسيتم المحافظة على جزء منها كتاريخ، وهناك خطة مستقبلية لتحويل جزء من المصفاة القديمة إلى متحف نظراً لتاريخه.

وأكد أن المشروع يصب في مصلحة المواطن والاقتصاد البحريني، لافتا إلى أن مشروع التوسعة أسهم في توظيف ٥٠٠ بحريني، واستطعنا تدريبهم وتأهيلهم ليكونوا على أعلى المستويات لتشغيل التوسعة الجديدة.

وذكر أن مدخول جميع مبيعات النفط الخام والغاز يتم تحويله إلى وزارة المالية، مشيرا إلى أن شركة بابكو إنرجيز تتولى فقط تشغيل قطاع النفط والغاز، وتحيل كل ٦٦ مليون دينار من أرباحها سنويا إلى ميزانية الدولة بالإضافة إلى أن جميع مبيعات كل قطرة نفط وكل جزء من الغاز في مملكة البحرين يتم تحويلها إلى الميزانية.

رئيس الشورى: الموافقة على المرسوم سيصب في مصلحة البحرين وسيكون العمل به بجهود وطنية

تقدم علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بالتهنئة لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس مجلس إدارة مجموعة بابكو إنرجيز، وإلى الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة وعبدالرحمن الجواهري الرئيس التنفيذي لشركة بابكو للتكرير، على الموافقة على هذا المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين ليعدل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، مشيرا إلى أن الموافقة على المرسوم يعد قرارا سيصب في مصلحة مملكة البحرين وسيكون العمل به بجهود وطنية إن شاء الله.

وذكرت الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس المجلس أن التشريع لتنظيم أضخم شركة وطنية تعد العمود الفقري في مجال الطاقة وقد نجحت الشركة في استقطاب الكوادر الوطنية وأعطت الثقة للكفاءات، مستفسرة عن وجود خطة لطرح أسهم الشركة في الأسواق الخليجية والعالمية، وكذلك استفسرت عن وجود خطة للشركة للتوسع في فتح فروع لمستشفى عوالي والاستفادة من خبراته الطبية في كل محافظات المملكة، كما استفسرت عن أثر التفويض التشريعي بشأن إضافة أي تعديلات على النظام الأساسي، وهل هذا التفويض سيكون له أثر على المستوى الاقتصادي والمالي للشركة.

بدوره، قال علي العرادي عضو مجلس الشورى إن التعديلات في المرسوم جاءت لتحقيق العديد من الأهداف، من أهمها التعامل بشكل أكثر سلاسة مع العملاء والموردين سواء داخل البحرين أو خارجها، كما أن المرسوم يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والمالية للأطراف التي تتعامل مع الشركة، مشيراً إلى أن إفراد تشريعات بعينها لتحقيق تلك الأهداف سيحقق الرؤية الاستراتيجية الجديدة لقطاع الطاقة، لذلك نرى أن هذا المرسوم يدعم الاستراتيجية الطموحة لشركة بابكو ولتوسع نشاطاتها.

من جهته، قال الدكتور محمد علي حسن عضو مجلس الشورى إن إنشاء شركة بابكو إنرجيز يمنح الشركة مساحة أكبر للعمل في المجالات المعنية بالطاقة، وأصبح من الضرورة تغيير النظام الأساسي بما يلائم الاستراتيجية الوطنية، ويلائم التطور في صناعة النفط والغاز، صمم النظام الأساسي للشركة.

إلى ذلك، قال الدكتور أحمد العريض عضو مجلس الشورى إن التغيير الذي حدث في مجالات النفط والطاقة جاء نتيجة عمل الأجيال البحرينية على مدى ٧٥ عامًا، إلى أن تسلمت مملكة البحرين زمام المبادرة في إدارة هذه السلعة التي أسهمت في تطوير الاقتصاد البحريني.

بعد موافقة الشورى

زيادة الاقتطاع لحساب احتياطي الأجيال من أول يناير

خالد المسقطي: ٨٧ دولارا أعلى سعر لبرميل النفط في ٢٠٢٤ و٧٦ متوسط سعره

بالإجماع وافق مجلس الشورى في جلسته أمس، على مشروع قانون بتعديل المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة، والذي يهدف إلى الحفاظ على حساب احتياطي الأجيال القادمة من خلال تنمية موارده، لضمان مستقبل الأجيال القادمة، وضمان استقرار الوضع المالي والاقتصادي لمملكة البحرين، وحماية مكتسبات المواطنين والأجيال القادمة منهم بالتحديد.

وبحسب مشروع القانون الذي سيتم تطبيقه يناير ٢٠٢٥، فإن آلية الاستقطاع هي دولار واحد لكل برميل يزيد سعره على ٤٠ دولارا ولا يجاوز ٦٠ دولارا، دولاران لكل برميل يزيد سعره على ٦٠ دولارا ولا يجاوز ٨٠ دولارا، ٣ دولارات لكل برميل يزيد سعره على ٨٠ دولارا ولا يجاوز ١٠٠ دولار، ٤ دولارات لكل برميل يزيد سعره على ١٠٠ دولار ولا يجاوز ١٢٠ دولارا، و٥ دولارات لكل برميل يزيد سعره على ١٢٠ دولارا.

○ خالد المسقطي.

وذكر خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن حساب احتياطي الأجيال القادمة هو صندوق سيادي يسهم في استمرار النمو المستدام، ويلبي سرعة الاستجابة في حالة الضرورة لمواجهة الالتزامات الضرورية لمملكة البحرين مثلما حدث في فترة جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠، موضحاً أن الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.

وبين أن مشروع القانون جاء لإجراء تعديل في آلية الاقتطاع لحساب احتياطي الأجيال القادمة من أجل تغطية المبلغ المستقطع في عام ٢٠٢٠ والبالغ ٤٥٠ مليون دولار، وكذلك الحفاظ على هذا الحساب ومواصلة تنمية إيراداته وموجوداته.

وبين أن متوسط سعر برميل النفط في عام ٢٠٢٢ بلغ حوالي ٩٤ دولارا، حيث كان يتم استقطاع مبلغ دولار عن كل برميل يتجاوز سعره ٤٠ دولارا، وبلغت حصيلة الاقتطاع ٢٠ مليون دولار، مشيراً إلى انخفاض سعر البرميل في عام ٢٠٢٣، ووصلت الإيرادات من مبيعات حقل أبوسعفة إلى مليار و٦٠٠ مليون دينار وحصيلة حساب احتياطي الأجيال القادمة ٣٤ مليون دولار بزيادة بنسبة ٢ % من مجمل المبيعات من الكميات التي يتم بيعها من حقل أبوسعفة.

وبين أن متوسط سعر برميل النفط بلغ ٧٦ دولاراً خلال الأحد عشر شهرا الماضية، و٨٧ دولارا أعلى سعر للبرميل في عام ٢٠٢٤، مستعرضاً على سبيل المثال احتساب سعر البرميل عند ٨٠ دولارا فإن الإيرادات النفطية المتوقعة ٤ مليارات ٣٨٠ مليون دولار مع اقتطاع دولار واحد بالوضع القائم، أما بعد تنفيذ مشروع القانون في يناير ٢٠٢٥ فإن المبالغ المقتطعة ستكون الضعف من ٥٤ مليونا و٧٥٠ ألف دولار لتصل إلى ١٠٩ ملايين و٥٠٠ ألف دولار.

وأكد أن مشروع القانون الجديد سيؤدي إلى تحقيق الهدف وسرعة الاقتطاع لتعويض المبالغ التي تم سحبها في عام ٢٠٢٠.

وأشار الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة إلى أن مشروع القانون يصب في مصلحة المواطنين خصوصاً مصلحة الأجيال، مؤكداً أن المشروع سوف يزيد إيرادات احتياطي الأجيال للاستثمارات المستقبلية.

من جانبه، قال علي الصالح رئيس مجلس الشورى إن هذا الإنجاز سيصب في مصلحة الأجيال القادمة.

«نعم شورية» على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار بين البحرين وهونغ كونغ

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس بالإجماع على مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية لتشجيع وحماية الاستثمار.

وأكد الدكتور علي الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني حرص السلطة التشريعية على التوقيع على الاتفاقيات التي تعنى بالاستثمار خصوصاً مع الدول المتقدمة في الاقتصاد بشكل ملحوظ، مثل حكومة هونغ كونغ التي تعتبر بورصة عالمية، مشيراً إلى أن أي مستثمر يطمح في التسهيلات ويحرص على وجود حماية للاستثمارات فهذه الاتفاقية توفر هذه الحماية للمستثمرين وتشجعهم على الاستثمار في البلدين.

من جانبه، أوضح الشوري طلال المناعي أهمية هونغ كونغ في الاقتصاد العالمي، حيث تعد واحدة من أولى المراكز العالمية على مستوى العالم لكون اقتصادها رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة، وتصنف عملتها كثاني أكثر عملة متداولة عالمياً، كما يصنف اقتصادها بحسب مؤشر الحريات الاقتصادية بأنه أكثر اقتصاد حرية في العالم بأسره. وأشار إلى أن هونغ كونغ تضم الحد الأعلى من كثافة مقار الشركات التجارية والمصرفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتشتهر بكونها واحدة من النمور الآسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع، كما صنفت في المرتبة ١٧ كأكثر الدول ابتكاراً في العالم وفق مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٣ والمركز الثالث في مؤشر المراكز المالية العالمية، كما تعتبر إحدى أهم بوابات الاستثمار إلى السوق الصيني، ولديها أكبر وأنشط المطارات والموانئ على مستوى العالم.

○ د. علي الرميحي.

تهنئة شورية بالعام الجديد

رفع مجلس الشورى أسمى آيات التهاني وخالص التبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وإلى شعب مملكة البحرين الكريم وشعوب العالم أجمع، بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد ٢٠٢٥. وأعرب المجلس، في البيان الذي ألقته كريمة محمد العباسي الأمين العام لمجلس الشورى عن صادق التمنيات بأن يكون العام الجديد عام خير وأمن واستقرار وسلام، على الأمتين العربية والإسلامية، والبشرية جمعاء، حافلا بتحقيق الإنجازات والتطلعات للوطن الغالي، ضمن مسيرة الخير والرخاء والتقدم بقيادة جلالة الملك المعظم.

٣ سنوات لتسديد أي قروض على «بابكو»

رئيس المالية: ١٢ شركة تابعة لـ«بابكو إنرجيز»

قدم خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عرضا شاملا لأبرز التغييرات التي شهدها تعديل مرسوم إنشاء شركة نفط البحرين «بابكو للتكرير»، مؤكدا أن التعديل جاء ليتناسب مع إعداد شركة بابكو للتنافسية في المحيط عالمي، وتعزيز لمساهمتها في الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع الاستراتيجية المستقبلية للمملكة، لافتا إلى أن «بابكو انرجيز» هي المساهم الأساسي في الشركة.

وذكر المسقطي أن ملكية الأسهم في النظام السابق اشترطت أن تكون أسهم الشركة مملوكة بالكامل لحكومة مملكة البحرين، وفي النظام الجديد أصبحت إمكانية أن تكون أسهم الشركة مملوكة للدولة أو جهات أخرى، وتمت إضافة ٧ أنشطة ستزاولها الشركة الجديدة إضافة إلى أعمالها، تشمل: تصنيع المنتجات النفطية المكررة، أنشطة النقل المائي مثل إدارة وتشغيل الموانئ، مناولة البضائع وخدمات الشحن والتفريغ، بيع الوقود في المتاجر المتخصصة ومحطات التزويد البحرية، إنشاء وتشغيل المستشفيات والعيادات الطبية، المتاجرة في السلع الصيدلانية والطبية، تشغيل المرافق الرياضية.

وذكر وجود ١٢ شركة تابعة لـ«بابكو إنرجيز»، منها شركات مملوكة بنسبة ١٠٠% مثل «بابكو للتكرير» و«بابكو للاستكشاف والإنتاج»، و«شركة توسعة غاز بابكو» و«بابكو للتزويد»، كما أن هناك شركات تملك فيها «بابكو إنرجيز» نسبة الأغلبية مثل «بابكو للغاز»، حيث تمتلك نسبة ٤٥%، «بابكو لتزويد وقود الطائرات» تمتلك نسبة ٦٠ %، و«بابكو لمزج الجازولين» تمتلك حوالي ٤٣%، و«بابكو لزيوت التشحيم الأساسية» تمتلك حوالي ٧٠%.

وأضاف أن رأس المال المصرح به لشركة بابكو إنرجيز ظل عند ٧٥٥ مليون دينار، وفي النظام الجديد تم تحديد عدد الأسهم بـ٣٢٠ سهماً ورأس المال الصادر ٣٢٠ مليون دينار.

وذكر أن مجلس الإدارة في السابق يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء الذي كان بدوره رئيسا للمجلس الأعلى للنفط، أما القانون الجديد فأصبح يتم تشكيل مجلس إدارة الشركة من المساهم وألا يقل عدد أعضاء المجلس عن ٥ من بينهم رئيس المجلس ونائبه ويراعى في أعضاء المجلس النزاهة والكفاءة والخبرة المناسبة.

وفيما يخص الاقتراض أوضح المسقطي أن النظام السابق كان يمنح الشركة الحق في الاقتراض من داخل مملكة البحرين أو خارجها لتمويل المشاريع ولكن مع اشترط موافقة المجلس الأعلى للنفط، أما القانون الجديد فأعطى لمجلس الإدارة الحق في عقد قروض طويلة الأجل ومدتها لا تزيد عن ٣ سنوات من جهات داخلية أو خارجية دون الحاجة إلى موافقة أي جهة خارج المجلس وهذا يتماشى مع قانون الشركات التجارية الذي يسمح بتفويض مجلس الإدارة كما هو الحال مع جميع الشركات التجارية التي تعمل داخل البحرين.

كما ألغى النظام الجديد أي سقف للقروض، مع منح مجلس الإدارة السلطة للاقتراض على حسب حاجة المؤسسة.

وعن توزيع الأرباح الصافية، أوضح المسقطي أنه يتم الاقتطاع السنوي لحساب الاحتياطي الاجباري مع احتمالية توزيع الأرباح وذلك بحسب القوانين المتبعة وما يراه مجلس الإدارة مناسباً مع التوصية من قبل المجلس بالمكافآت.